وجوب النظر لدفع الخوف عنه المكلف وسنظر لانا نقول له ان لا
يسمع اليه ولانا لم نتركه فلا يوجد من النبي الالزام وهو المراد بالافحام و
الامام بعد معارضة دليل المعتزلة اجاب في المحصل عنه بان تحقق
الوجوب لا يتوقف على العلم بالوجوب اذ العلم بالوجوب متوقف
على الوجوب لكونه تابعا للمعلوم فلو توقف الوجوب على العلم به
لزم الدور بل انما يتوقف على امكان العلم بالوجوب والامكان
حاصل فيما نحن فيه في الجملة لان المكلف اذا نظر في المعجزة علم كون
النبي صادقا فعلم بعد ذلك ان النظر كان واجبا عليه الكتاب الاول
في الممكنات انما ابتداء بالبحث عن الممكنات دون الالهيات مع
كون الالهيات اشرف واقدم لكونها مبادي وعللا للممكنات لان
غرضه التعليم ولا شك ان ادراك المحسوسات والتدرج منها الى
المغيبات اسهل وايسر في التعليم ولان العلم بالممكنات مباد للعلم
بالالهيات ولذا قدم الامور الكلية وفيه ثلثة ابواب لانه لا يخ اما ان يكون
جوهرا او عرضا او ما يكون شاملا لهما الباب الاول في الامور الكلية
اي امور شاملة لسائر الموجودات كالوجود والماهية او مع مقابلها بالامكان
والوجوب والعدم والحدوث واما البحث عن العدم والامتناع فبالتبعية
الوجود والوجوب وفيه فصول الفصل الاول في تقسيم المعلومات
المعلوم اما ان يكون متحققا في الخارج وهو الموجود اولا وهو المعدوم وما
ذهب اليه الاشاعرة من مثبتي الحال كالقاضي ابي بكر وامام الحرمين وقال
المحقق ان تحقق باعتبار نفسه لكن يعقل وجوده الخارجي مع قطع
النظر عن غيره وان كان محتاجا في وجوده الخارجي الى غيره فهو الموجود
وان تحقق باعتبار غيره فهو الحال كالاجناس والفصول لا مفروزة
في انا نحمل الاجناس والفصول لاجل المثال لا لحصر الحال فيهما وحدوا
الحال بانه صفة غير موجودة في نفسها قائمة بموجود فقوله صفة يخرج الذوات
وقوله غير موجودة في نفسها يخرج الصفات الموجودة وقوله قائمة بموجود

[illegible]

يخرج صفات المعدومات فقيل هذا الحد لا يصح على مذهب المعتزلة
لانهم جعلوا الجوهرية من الاحوال وهي صفة للمعدوم لانها عندهم حاصلة
للذات حالتي الوجود والعدم اقول هذا الحد على مذهب بعض من
الاشاعرة ولا يضر عدم تناوله ما ليس بحال عندهم بل ينبغي ان لا يتناوله
وقال اكثر المعتزلة المعلوم ان تحقق في نفسه اي تقرر وثبت في الخارج
سواء كان عاريا عن صفة الوجود اولا فهو الشيء والثابت وان لم
يتحقق كالممتنع كاجتماع النقيضين وشريك الباري فهو المنفي والثابت
ان كان له كون في الاعيان فهو الموجود والا فهو المعدوم وهم يطلقون
المعدوم على المنفي ايضا فالثابت اعم من الموجود لانقسامه الى الموجود
والمعدوم والمعدوم اعم من المنفي لصدقه على المنفي والثابت وزاد
مثبتو الحال منهم كابي هاشم فقال الكائن ان استقل بالكائنية فهو الذات
الموجودة وان لم يستقل فهو الحال وفي هذا التقسيم اه نظر لاستلزامه
كون جميع الاعراض الكائنة في الاعيان احوالا عند هؤلاء وليس كذلك
اللهم الا اذا فسر الاستقلال بالكائنية على وجه يشمل الجواهر والاعراض الموجودة
وقال الحكماء كل ما يصح ان يعلم انما جعلوا مورد القسمة ما يصح ان يعلم لا
المعلوم لئلا يخرج بعض الاشياء عن التقسيم فان كثيرا من الاشياء
يمكن ان يعلم ولا يكون معلوما ان كان له تحقق باعتباره وجود وان لم يكن
له ذلك فهو المعدوم وقسموا الموجود الى ذهني وخارجي لانه ان كان قائما
بالنفس قيام العرض بالمحل فهو الموجود في الذهن والا فهو الموجود
في الخارج والخارجي اما ما لا يقبل العدم لذاته وهو الواجب او ما
يقبله وهو الممكن والممكن اما ان يكون في موضوع اي محل يقوم ما حل فيه
احترز عن الصورة فانها وان كانت في محل وهو الهيولى لكنها ليست
لتقومه بها بل الصورة مقومة للهيولى وهو العرض او لا يكون كذلك
وهو الجوهر والمتكلمون قسموا الموجود الى ما لا اول لوجوده
اي لا يكون مسبوقا بالعدم وهو القديم والى ما له اول لوجوده اي لا يكون

Copyright © King Saud University